

العمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة

١ - سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي رافقت بنية القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الإسرائيلي في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ حيث تتناول الحلقة الأولى النتائج المباشرة للاحتلال التي أسفرت عن تفريغ المناطق العربية من السكان، وما ترتب عن ذلك من آثار على التركيب السكاني في هذه المناطق، وبالتحديد على الفئات الشابة التي هي في سن العمل. كما يعالج السياسة الإسرائيلية التي عملت على إضعاف القطاعات الرئيسية المنتجة وانعكاساتها على القوى العاملة، وجعلها مرتبطة بحاجات الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث استغلال نسبة من قوة العمل هذه لسد متطلبات السوق الإسرائيلية، أو من خلال تحويل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى منشأة كبيرة يتم فيها توظيف القوة العاملة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وتتبع الحلقة الثانية العوامل التي أثرت على بنية القوة العاملة في المناطق المحتلة والناجمة عن انتقال العمال العرب للعمل داخل إسرائيل. أما الحلقة الثالثة فتتناول السياسة الإسرائيلية نحو العاملين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، كما تتطرق إلى أهمية «العمل العربي» للاقتصاد الإسرائيلي، وجرأته التابعة من مرونته وقدرته على سد النقص في الأيدي العاملة اليهودية في قطاعات الإنتاج الرئيسية، فضلاً عن الفوائد التي يحققها القطاع الخاص الإسرائيلي باستغلاله للعمال العرب بأدنى الأجور.

هذا القسم هو الأول من هذه المادة، وستنشر الأقسام التالية في الأعداد القادمة.